

# اقتصار وسائل منع الحمل على النساء يؤسس لمسؤولية غير متكافئة على حساب المرأة

## الخط بين القدرة الإيجابية والقدرة الجنسية للرجال يعيق مشاركتهم في عملية تحديد النسل



إلقاء عملية تنظيم النسل على عاتق المرأة يُثقل كاهلها



أكثر أدوات منع الحمل شيوعاً لا تخلو من آثار جانبية

قادرة على مجابهة الارتفاع الهائل لعدد السكان. ولا تزال استراتيجيات بعض الدول وخصوصاً العربية في مواجهة الزيادة السكانية بعيدة عن أرض الواقع، وترتكز على خطط لا تتناسب مع التحديات الفعلية، المرتبطة بالمعتقدات المتجذرة لدى الأسر، والمتعلقة بكيفية إقناع الأهالي بحتمية خفض معدلات الإنجاب. ويمكن بسهولة اكتشاف حجم مخاطر الإنجاب العشوائي في دول مثل مصر وسوريا والعراق والأردن والسعودية، لأن عدد السكان يتضاعف تقريباً كل نحو ثلاثين عاماً، وقد تجاوزت مصر المئة مليون نسمة، في حين أنه خلال منتصف مليون نسمة كان التعداد لا يتجاوز نصف هذا العدد تقريباً.

وحسب دراسات بحثية واقتصادية، من المتوقع أن يصل عدد سكان الدول العربية إلى 650 مليون نسمة بعد نحو عشر سنوات، في حالة استمرار المعدلات الحالية للإنجاب دون تحرك حكومي قوي، وهو رقم ضخم يتحدى التحسن النسبي في معدلات التنمية بدول تعاني من أزمات اقتصادية طاحنة.

ويصعب فصل الزيادة السكانية المطردة عن المعتقدات الدينية والاجتماعية الراسخة في أذهان الأسر، وهو ما انتهت إليه تونس ولبنان بتركيز جهودهما على ضرب المعتقد الديني حول زيادة معدلات الإنجاب. وتدفع كثير من النساء ضريبة محزنة للحد من النمو الديموغرافي في جميع أنحاء العالم رغم التقدم الطبي والعلمي، على حساب صحتهم الجنسية والنفسية، لأن مسؤولية الحد من النسل مرمية على عاتقهن وهن مرغبات على التأقلم مع الآثار الجانبية لوسائل منع الحمل، رفضاً لتغيير الهوية الجنسية بغير حبوب منع الحمل.

وتتحمل النساء الآثار الجانبية لاستخدام موانع الحمل التي تصل في بعض الأحيان إلى حوادث خطيرة. وقد حذرت الجمعية الفرنسية "أفيك"، مطلع شهر نوفمبر من العام الماضي، من غرسات منع الحمل، بعدما وقعت شابتان لجاتا إلى زرعها تحت الجلد ضحيتين "لحوادث خطيرة" مرتبطة بها، إذ انتقلت هذه القطع الصغيرة إلى رئتيهما.

وقالت الوكالة الفرنسية للأدوية، "حتى الآن جرى الإبلاغ عن 30 حالة انتقال لغرسات منع الحمل إلى الشريان الرئوي"، موضحة، "في كل عام، تلجا حوالي 200 ألف امرأة" إلى هذه الوسيلة لمنع الحمل، لافتة إلى أنه منذ العام 2016، تم تعزيز المراقبة وتدريب المهنيين والعاملين في مراكز مخصصة بهدف تفادي الحوادث الخطيرة، ورغم تلك التدابير، ما زال يعلن عن حالات مماثلة.

كما قامت الوكالة الفرنسية بمبادرة على المستوى الأوروبي في يوليو 2019 من أجل تحسين هذا الإجراء.

من جهتها نهجت مجلة "جولي" الألمانية من الآثار الجانبية لحبوب منع الحمل التي تعتبر من أكثر أدوات منع الحمل شيوعاً في العالم. ولفتت إلى أنه في حالات نادرة تعرضت بعض النساء بسبب هذه الحبوب إلى حالات تضرر الدم وانسداد الأوعية الدموية. وقد توصلت دراسة أجرتها الوكالة الأوروبية للأدوية إلى أن الجيلين الثالث والرابع من هذه الحبوب هما الأكثر تسبباً في هذه المخاطر، مقارنة بالأنواع القديمة.

وأوردت المجلة أن هناك أضراراً أخرى يمكن أن تعاني منها المرأة عند تناول الحبوب بانتظام، وهي تختلف من منتج إلى آخر، إلا أن الأكثر انتشاراً هي الصداع النصفي وتقلب المزاج، تدفق الدم بين مواعيد الدورة الشهرية، وتقلبات في الوزن والغثيان، وضيق في الصدر، إضافة إلى التقليل من الرغبة الجنسية وتزايد خطر الإصابة بتجلط الدم وخطر الإصابة بسرطان والانسداد الرئوي.

**إعادة التوازن**  
ويشير الخبراء إلى أنه رغم تعدد وسائل منع الحمل وتنوعها وكثرتها، فإنها لم تقف حاجلاً دون دفع النساء في جميع أنحاء العالم ضريبة تحديد النسل بسبب المخلفات السلبية لهذه الوسائل. وفقاً لقائمة وصفات مسجلة خاصة بتحديد النسل قديماً، كانت المرأة تستخدم العسل وأوراق الطلح والكتان

وتضيف سلامة أن الأطباء جزء من هذا المجتمع، إلا أن الكثير منهم يناقش موضوع تنظيم الأسرة مع الزوجة بوصفها المسؤولية الوحيدة عن ذلك، لذا نحتاج إلى تغيير في الأفكار والتوجهات، وعلى الجانب الآخر نحتاج إلى تمكين النساء بكافة الأصعدة، وليس فقط في مجال التعليم والوعي؛ حتى تكون قادرة على اتخاذ القرار وتحمل تبعاته.

**آثار جانبية**  
وساعدت حبوب منع الحمل في تحرر العديد من السيدات خلال العقود الماضية لتأجيل أو منع الإنجاب لصالح الاستفادة من فرص أخرى، مثل التعليم العالي والعمل.

ويعد ذلك أحد أسباب النظر إليها على أنها علامة بارزة في مجال حقوق المرأة، وأحد أبرز ابتكارات القرن العشرين. بيد أنه مع تحرك المجتمع نحو تحقيق أكبر قدر من المساواة بين الجنسين، من اللافت للنظر أن النساء ما زلن هن اللاتي يتعين عليهن تجربة الأعباء العاطفية والاجتماعية والمالية المتعلقة بالوقت لمنع الحمل، ناهيك عن الآثار الجانبية.

وفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة، تستخدم حوالي 60 في المئة من النساء حبوب منع الحمل، أو أي شكل آخر من وسائل منع الحمل الحديثة في جميع أنحاء العالم، وفي المقابل تعول 8 في المئة فقط من النساء على شركائهن في استخدام الواقي الذكري. وبحسب دراسة أعدتها الأمم المتحدة، فإن أكثر من ثلث الأزواج في سن الإنجاب في شتى أرجاء العالم لا يستخدمون أي وسيلة لمنع الحمل على الإطلاق. ولكن في حالة الاستخدام، تكون الوسائل المخصصة للسيدات هي الاختيار الأكثر شيوعاً.

كما بينت مسوحات الصحة الأسرية في الدول العربية أن الحمل غير المرغوب فيه من الأمور الشائعة في جميع بلدان الشرق الأوسط، وهو يمس جميع الفئات الاجتماعية. وقد قدرت حالات الحمل غير المرغوب فيها بنحو 85 مليون حالة في العالم، ينتهي نصفها بالإجهاض. وتعتمد نحو 17 في المئة من النساء المتزوجات أو من هن في علاقة، على التعقيم، وتعتمد 14 في المئة من النساء على استخدام اللولب، و9 في المئة على حبوب منع الحمل، و5 في المئة على الحقن. وقبل انتشار استخدام الحبوب، كان يتعين على الرجال المشاركة في وسائل منع الإنجاب، عن طريق استخدام الواقي الذكري.

يطرح تكافؤ المسؤوليات في إدارة شؤون الأسرة أن تتحمل كل من المرأة والرجل الالتزام بعملية تنظيم النسل على قدم المساواة، لكن تثبت البيانات والدراسات أن هذه المسؤولية ما زالت تلقى على عاتق المرأة وحدها ما يعرض صحتها الجسدية والنفسية إلى الخطر، وذلك رغم تطور المجال الطبي على مستوى اكتشاف وسائل منع الإنجاب للرجال.

في الرجال الذين يستعملون وسائل منع الإنجاب على أنه عائق آخر. وقد أثبتت الأبحاث التي أجريت خلال عقود ماضية إلى أن النساء يقطن على الأرجح في شركائهن الرجال من حيث العلاقة طويلة الأجل، لكنهن يترددن في الوثوق بالرجال الذين يستخدمون وسائل منع الإنجاب عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الجنسية العرضية. ويرى الخبراء أن ثمة افتراضاً بأن الرجال لن يستخدموا وسائل منع الإنجاب بما أنه يُنظر إليها على أنها "عمل خاص بالمرأة".

بدوره يؤكد أحمد الأبيض الخبير التونسي في علم النفس أن الرجال في مختلف أنحاء العالم ليسوا مستعدين لأن يتحملوا أعباء عملية تحديد النسل بأن يخضعوا لعملية منع الإنجاب لما يكمن في أذهانهم من أن ذلك يؤثر على ذكورتهم، متسائلاً "ما الذي قدمه الطب من وسائل منع الإنجاب لدى الرجال سوى الواقي الذكري الذي لا تصل نسبة النجاح به إلى 100 في المئة؟".

وقال الأبيض في تصريح لـ "العرب"، "حتى في الغرب لم تجد حبوب منع الإنجاب المخصصة للرجال صدى كبيراً ولم يتم التسويق لها بشكل جيد، ذلك أن الترويج الإعلامي لها كان منقوصاً ولم يات بنتائج فعالة. وأضاف على عكس الرجل، ليس لموانع الحمل تأثير مباشر على أنوثة المرأة سوى بعض التوتر الذي يمكن التعايش معه.

وتلقي المجتمعات عموماً مسؤولية تحديد النسل على النساء فقط ما يعكس تجرد عدم المساواة بين الجنسين. وتقول نورا سلامة، المتخصصة عن المتابعة والتقييم بمجلس السكان الدولي، في مكتب القاهرة، "إن هناك مشكلة في وضع المرأة بشكل عام، ويبدو هذا جلياً من خلال عدد من المؤشرات ومنها ما يتعلق بعدم المساواة". وأشارت إلى أن مصر قد حصلت على المرتبة 131 من بين 155 دولة حول العالم وفق بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2015؛ لذا نحتاج الموضوع إلى مدخل شامل ومتكامل يحقق المساواة، وليس مجرد حملات للتوعية.

ويُعد مؤشر عدم المساواة أداة لقياس عدم المساواة في ثلاثة مجالات هي الصحة الإنجابية، والتمكين، والحالة الاقتصادية.

**الرجال في مختلف أنحاء العالم ليسوا مستعدين لأن يتحملوا أعباء عملية تحديد النسل بأن يخضعوا لعملية منع الإنجاب لما يكمن في أذهانهم من أن ذلك يؤثر على ذكورتهم**

كما أن الإنجاب بشأن حبوب منع الحمل لدى الرجال لم تبدأ إلا بعد عقود من بحث منع الحمل للسيدات فحسب، بل إنها توقفت بسبب نقص التمول. هذا فضلاً عن أن الرجال أنفسهم لا يتقبلون بشكل كبير الآثار الجانبية المحتملة، وفق ما يؤكد الخبراء، كما يُنظر إلى قدر فقة المرأة

راضية القيزاني  
صحافية تونسية



تضمن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حقها على قدم المساواة مع الرجل في أن تقر بحرية ويشعور بالمسؤولية تحديد عدد أطفالها والفترة بين إنجاب طفل وآخر، إلا أن مسألة تنظيم النسل ظلت ملقاة على عاتق المرأة وحدها، اعتباراً لعقبة الرجل التي ترفض استعمال وسائل منع الإنجاب الذكورية وتلقي بالمسؤولية على المرأة وحدها ما يرهقها صحياً ونفسياً. وذهبت دراسة حديثة إلى أن اقتصار وسائل منع الحمل على النساء فقط "يؤسس لمسؤولية غير متكافئة على حساب المرأة التي تتحمل التبعات من أخطار ومضاعفات محتملة".

وشددت الدراسة على الحاجة إلى وجود طرق لمنع الإنجاب لدى الرجال، إلى جانب الوسائل المتاحة حالياً، وهي استخدام الواقي الذكري وقطع القنوات المنوية وحبوب منع الإنجاب للوصول إلى تنظيم أسرة يحقق الشمولية والاستدامة.

أحمد الأبيض

حبوب منع الإنجاب  
المخصصة للرجال لم  
تجد صدى كبيراً



يقول لوجان نيكليس، مدير العمليات والبرامج في مبادرة منع الإنجاب عند الرجال "نعد حبوب منع الإنجاب بالنسبة إلى الرجال اختياراً أقل تكلفة، ومن الممكن أن تؤدي إلى تأثير حقيقي في مجال تنظيم الأسرة؛ إذ يكون تأثيرها طويلاً ويمكن عكسه في أي وقت، وبذلك يكون قد أصبحت نصف المجتمع اختيارات جديدة لم تكن متاحة من قبل". في المقابل يلتفت الدكتور علاء عبدالعال أستاذ مساعد الذكورة والتناسل بجامعة القاهرة إلى أنه عادةً ما يجري الخلط بين القدرة الإنجابية والقدرة الجنسية للرجال، ما يجعل الحديث عن وسائل منع الإنجاب لدى الرجال أمراً أكثر تعقيداً.

ويضيف أنه "يوجه عام لدينا مشكلة في الوعي في مثل هذه الأمور، وكذلك في المعلومات اللازمة لاختيار الوسيلة المناسبة، فهذه الموضوعات لا تزال تمثل تابوهات لا يتم التطرق إليها بشكل كاف". ويذهب بعض العلماء إلى اعتبار أن علم تطوير وسائل منع الإنجاب لدى الرجال أكثر تعقيداً من تطوير موانع الحمل بالنسبة إلى السيدات، إذ تعمل الحبوب عند الرجال على وقف إنتاج الحيوانات المنوية، بيد أن الوصول إلى مستوى الهرمونات اللازمة لإداء هذه المهمة يمكن أن يسبب آثاراً جانبية.

كما توجد عوامل اجتماعية واقتصادية على علاقة بالموضوع، ذلك أن مجال العلوم الإنجابية والطب بشكل أساسي يركزان على جسم المرأة ويهملان الرجل، وقد يعرف الجميع إلى حد كبير ما الذي يفعله طبيب أمراض النساء، بيد أن القليل قد يسمع نوعاً ما عن طبيب أمراض الذكورة، وهو طبيب متخصص في الجهاز التناسلي للرجل.

كما أن الإنجاب بشأن حبوب منع الحمل لدى الرجال لم تبدأ إلا بعد عقود من بحث منع الحمل للسيدات فحسب، بل إنها توقفت بسبب نقص التمول. هذا فضلاً عن أن الرجال أنفسهم لا يتقبلون بشكل كبير الآثار الجانبية المحتملة، وفق ما يؤكد الخبراء، كما يُنظر إلى قدر فقة المرأة

